

## أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول Sovereign debt crisis in Greece: causes and solutions

أ/ بوالكور نورالدين\*  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**ملخص :** هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني في 2010 حيث طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تقديم قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد. وعندما ارتفعت معدلات الفائدة على السندات اليونانية إلى مستويات عالية نتيجة مخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها خاصة بعد ارتفاع معدل عجز الموازنة وتساعد حجم الدين العام. وقد قررت أوروبا وصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة إلى اليونان مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية.

**الكلمات المفتاح :** أزمة اليونان، أزمة أوروبية، أزمة الدين السيادي، أزمة الديون الأمريكية الأوروبية.

**Résumé:** Crise grecque menace la stabilité de l'euro martelés et lancé l'idée de la Grèce de la zone économique après la crise de la dette souveraine a englouti l'économie grecque en 2010, où le gouvernement grec a demandé à l'Union européenne et le Fonds monétaire international à accorder des prêts pour aider la Grèce afin d'éviter le risque de faillite et de valeurs par défaut. Et après que les taux d'intérêt ont augmenté sur les obligations grecques à des niveaux élevés en raison de craintes chez les investisseurs de l'incapacité de la Grèce à respecter ses dettes en particulier après le taux élevé de déficit budgétaire et la dette publique de montage. L'Europe a décidé et le Fonds monétaire international pour fournir une aide à la Grèce.

**Mots clés:** la crise grecque, la crise européenne, une crise de la dette souveraine, la crise américaine de la dette européenne.

**مقدمة :** بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، حيث أنه خلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2%، بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الاجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية. "الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجارية، الذي ارتفع من 5.8% في عام 2004 إلى 14.4% في عام 2008م. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6% في أبريل عام 2010م. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008م إلى 112%، كما بلغ في عام 2011م إلى 18 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>، مما انعكس على ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية. لقد كان لأزمة الديون الأمريكية تداعياتها السلبية على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، مما أدى إلى انخفاض محسوس في حصيلتها من النقد الأجنبي، بسبب وأن السياحة من أهم القطاعات التي تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية. وعليه :

ما هي أسباب أزمة الدين السيادي اليوناني ؟

ما هو أثارها على الاقتصاد اليوناني ؟

ما هي أبرز الحلول المقترحة ؟

وقصد الإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى 04 عناصر :

- واقع الاقتصاد اليوناني
- أزمة الدين السيادي اليوناني
- أسباب الأزمة المالية اليونانية
- حلول الأزمة المالية اليونانية

### أولاً : واقع الاقتصاد اليوناني

يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية هي : قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل. هذا، وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشراً مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ويواجه اليورو أسوأ أزمة في تاريخه الذي يمتد لـ 14 عاماً،

\* nboukour@yahoo.fr

فاليونان، وهي واحدة من 16 دولة في الاتحاد الأوروبي تتعامل باليورو، حيث نجد أن أبرز المؤشرات الكلية لهذه الأزمة، تتمثل في الاختلالات الهيكلية الآتية:<sup>2</sup>

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي.
- إن نسبة البطالة تبلغ 9%، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدًا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.
- اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.
- اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي.

تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة، وترافقت في مطلع عام 2010 مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، وبدأت المفوضية الأوروبية أكثر تدقيقاً وفحصاً لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، ومن سوء الحظ أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني قد هبط فجأة من 4% إلى 1,3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشراً سلباً جديداً يندرج بالخطر.

تصنف اليونان حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2010، برتبة 32 في العالم على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبرتبة 33 على أساس قيمة دخل الفرد، وقد كان معدل دخل الفرد اليوناني 75% من دخل الفرد الفرنسي عام 1980، ارتفع إلى 90% عام 2007 وأصبح 97% عام 2009، وتشكل الخدمات نسبة 79% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 18% والزراعة 3% أما أهم الخدمات فهي السياحة والنقل البحري، وأهم الصناعات: الغذائية، التبغ، النسيج، الكيماويات والتعدين. حيث تجذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنوياً، ويسهم قطاع السياحة بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي، زادت عام 2009 لتصبح 19%. كما يعتبر قطاع النقل البحري قطاعاً أساسياً منذ وقت طويل، وتعتبر اليونان اليوم ضمن أكبر 5 دول في العالم، وهي الأكبر ضمن الاتحاد الأوروبي. هذا وتصنف اليونان حسب إحصائيات الاتحاد الأوروبي لعام 2010 بأعلى إنتاج في الاتحاد الأوروبي في إنتاج القطن 183 (ألف طن)، وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج الأرز 229 (ألف طن)، والترتيب الثالث في إنتاج التين والطماطم والبطيخ، والترتيب الرابع في إنتاج الخدمات، ويعمل 12% من القوة العاملة في قطاع الزراعة.<sup>3</sup>

### ثانياً : أزمة الدين السيادي في اليونان

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض. ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بديونها تجاه الديون السيادية تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية اليونانية.<sup>4</sup>

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، أما مؤشرات الاقتصاد الكلية فقد كانت كما هو في الجدول (1)، ولقد تبين في عام 2004، بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%، وفي عام 2010 تم اكتشاف أن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman Sachs وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات إخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة. بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث أن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيراً في الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، وفي بداية 2010، بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ، وخفضت ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لليونان لتصبح BB + حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين 15.3% وبهذا انخفضت أيضاً الأسواق المالية للأسهم. وفي 2011، ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية وبالضبط في منتصف جوان 2011 خفضت ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلى CCC، مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها.<sup>5</sup>

### ثالثاً: أسباب الأزمة المالية اليونانية

هناك عوامل داخلية و عوامل خارجية أدت إلى ظهور هذه الأزمة :<sup>6</sup>

1- **العوامل الداخلية :** حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً ونشاطاً خلال الفترة 2007 - 2001 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنوياً، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنوياً، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري.

- 2- **العوامل الخارجية :** إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في :
- **الدخول في عضوية العملة الأوروبية :** أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت- نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي- وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.
  - **الأزمة المالية العالمية 2008 :** تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%.
  - **المبالغة في الدين العام :** منذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية (اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية. إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

#### رابعا : حلول الأزمة المالية اليونانية

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات. وأهم القروض الممنوحة لليونان مبينة في الجدول (2).

لقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. منها 80 مليار يورو مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق. وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و 7.6 في المائة في عام 2011 و 6.5 في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014.

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائنيها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014. وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.<sup>7</sup>

اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5.5% عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآت والبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين.<sup>8</sup>

### ملحق الجداول

الجدول ( 1 ) : مؤشرات الاقتصاد اليوناني للفترة 2001- 2011											
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيانات
355.6	329.5	299.7	263.3	239.3	224.2	195.4	183.2	168	159.2	151.9	الدين العام ( مليار دولار)
165.3	145.0	129.4	113.0	107.4	106.1	100.0	98.6	97.4	101.7	103.7	الدين العام/GDP
3.1	4.7	1.3	4.2	3.0	3.3	3.5	3.0	3.4	3.9	3.7	التضخم (%)
-6.9	-3.5	-3.3	-0.2	3.0	5.5	2.3	4.4	5.9	3.4	4.2	النمو الحقيقي/GDP (%)
-9.1	-10.3	-15.6	-9.8	-6.5	-5.7	-5.2	-7.5	-5.6	-4.8	-4.5	عجز الميزانية/GDP (%)

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011

الجدول ( 2 ) : القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010- 2011				
المجموع	صندوق النقد الدولي	منطقة اليورو	التاريخ	الدفعات
20	5.5	14.5	ماي 2010	الدفعة الأولى
9.1	2.6	6.5	سبتمبر 2010	الدفعة الثانية
9	2.5	6.5	ديسمبر/جانفي 2011/2010	الدفعة الثالثة
15	4.1	10.9	مارس 2011	الدفعة الرابعة
11.9	3.2	8.7	جويلية 2011	الدفعة الخامسة
8	2.2	5.8	ديسمبر 2011	الدفعة السادسة
73	20.1	52.9		المجموع

Source: IMF press releases.

### الهوامش :

<sup>1</sup> -Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Responses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011, p.9.

<sup>2</sup> - محمود عبد العزيز توني، أزمة اليونان الاقتصادية على الموقع : [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)

<sup>3</sup> - محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 19 العدد الخاص 3 و 4 ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص : 12

<sup>4</sup> - مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي حول: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، العدد 19 ، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص : 16 17

<sup>5</sup> -[www.alhewar.org/debat/show.art.asp](http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp)

<sup>6</sup> - محمد حبش، مرجع سابق، ص : 13

<sup>7</sup> -Dadush, U., Paradigm Lost : **The Euro in Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp, 60- 63

<sup>8</sup> -[www.spiegel.de/fotostrecke/fotostrecke-54629-3.html](http://www.spiegel.de/fotostrecke/fotostrecke-54629-3.html).